

الحديث السني والرواية بالمعنى

يحيى محمد

من المعلوم ان اغلب المتون في الروايات قد نقلت بالمعنى، وجري على الكثير منها اللحن قبل التدوين، مما اقتضى اعراب الحديث وتصحيحه بعد ان تداوله الأعاجم. وقيل ان اغلب رؤساء اهل الحديث والفقهاء كانوا من الموالي، وروى الحاكم النيسابوري في (معركة علوم الحديث) حواراً جرى بين الزهري والخليفة عبد الملك بن مروان كشف فيه عن ان رؤساء الحديث والديانة في البلاد الاسلامية هم من الموالي باستثناء الكوفة { نقل الحاكم النيسابوري عن ابن شهاب الزهري انه قال: قدمت على عبد الملك بن مروان فقال لي من أين قدمت يا زهري؟ قلت من مكة، قال فمن خلفت يسود أهلها؟ قلت عطاء بن أبي رباح، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال وبم سادهم؟ قلت بالديانة والرواية، قال إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا، فمن يسود أهل اليمن؟ قلت طاوس بن كيسان، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال وبم سادهم؟ قلت بما سادهم به عطاء، قال إنه لينبغي، فمن يسود أهل مصر؟ قلت يزيد بن أبي حبيب، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل الشام؟ قلت مكحول، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل الجزيرة؟ قلت ميمون بن مهران، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل خراسان؟ قلت الضحاك بن مزاحم، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل البصرة؟ قلت الحسن بن أبي الحسن، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال ويلك فمن يسود أهل الكوفة؟ قلت إبراهيم النخعي قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من العرب، قال ويلك يا زهري فرجت عني والله ليسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها، قلت يا أمير المؤمنين إنما هو أمر الله ودينه؛ من حفظه ساد ومن ضيعه سقط^[1]، وفي (العقد الفريد) رواية أخرى مشابهة لحوار جرى بين ابن أبي ليلى وعيسى بن موسى^[2]. والذي يهمنا من ذلك هو ان الحديث فضلاً عن كونه نقل بالمعنى فانه قد جرى عليه اللحن بنقل الموالي، مما اقتضى اعرابه واصلاحه، فكان بهذا عرضة للتبديل والتحوير، وكذا الزيادة والنقصان.

وقيل انه اختلف السلف والفقهاء في جواز الرواية بالمعنى، فذهب البعض الى المنع واعتبر ان رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه غير جائزة؛ لأنها تقطع الخبر وتغيره فيؤدي ذلك الى ابطال معناه وإحالة، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفاً واحداً، ووجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا حذف. وفي قبال ذلك ذهب جمهور الفقهاء الى جواز الرواية بالمعنى شرط ان يكون الراوي عالماً بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ^[3]. وعرف

من السلف الذين يحدثون بالمعاني كل من الحسن والشعبي وإبراهيم وغيرهم. في حين كان القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين وابن سخبرة يحدثون كما سمعوا؛ رغم ما في ذلك من لحن^[4].

ويبدو ان اغلب علماء السلف من التابعين وغيرهم اجازوا الرواية بالمعنى، وبعضهم اعتبر انه لا وجود لحديث لم يحصل فيه تغيير. ومن ذلك ما جاء عن واثلة بن الأسقع انه قال: حسبكم إذا جئناكم بالحديث على معناه^[5]. كما قال سفيان الثوري: لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد^[6]. وقال وكيع بن الجراح: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس^[7]. وقال ابن سيرين: كنت أسمع الحديث من عشرة؛ اللفظ مختلف والمعنى واحد^[8]. وقال عمرو بن مرة: انا لا نستطيع ان نحدثكم الحديث كما سمعناه، ولكن عموده ونحوه^[9]. وقال ابن بكير: ربما سمعت مالكا يحدثنا بالحديث فيكون لفظه مختلفاً بالغداة وبالعشي^[10]. وجاء عن سعيد بن عمرو البرذعي انه سأل ابا زرعة فقال: إذا سمعتك تذاكر بالشيء عن بعض المشيخة قد سمعته من غيرك فأقول حدثنا أبو زرعة وفلان وانما ذاكرتني أنت بالمعنى والإسناد؟ قال ارجو، قلت فان كان حديثاً طويلاً؟ قال فهذا أضيق، قلت فان قلت حدثنا فلان وأبو زرعة نحوه؟ فسكت^[11]. كذلك عُرِف البخاري انه كان يجيز الرواية بالمعنى مثلما اجاز تقطيع الحديث من غير تنقيص على اختصاره، ويعود السبب في ذلك الى انه قد صنف صحيحه الجامع طوال تطوافه على البلدان، اذ كان يقول: رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر، ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان، لذلك كان يكتب الحديث من حفظه فلا يسوق ألفاظه برمتها، بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه^[12].

وذكر ان ممن كان يلحن من المحدثين ولا يعيبه ابن سيرين ورجاء بن حيوة وإسماعيل بن أبي خالد وأحمد بن شعيب النسائي وسفيان ومالك بن أنس وأبو معمر وغيرهم^[13]. فمثلاً جاء عن ابن شعيب النسائي انه قال: لا يعاب اللحن على المحدثين^[14]. وجاء عن أبي معمر انه قال إني لأسمع الحديث لحناً فألحن اتباعاً لما سمعت^[15]. وجاء انه قال رجل للاعمش بان ابن سيرين يسمع الحديث فيه اللحن فيحدث به على لحنه، فقال الأعمش: ان كان ابن سيرين يلحن فان النبي (ص) لم يلحن فقوموه^[16]. وقد اختلف النقل عن القاسم بن محمد، فالبعض ينقل عنه انه يحدث باللحن^[17]، وبعض اخر ينقل عنه انه يقول باعراب الحديث الملحن^[18].

وهناك طائفة من السلف اجازوا تعريب الحديث واصلاحه، مثل الحسن وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي وأبو سعيد وابو جعفر محمد بن علي وعطاء بن رباح والمغيرة والاعمش والأوزاعي ويحيى بن معين وعبد الله بن المبارك وغيرهم. فقد جاء عن الحسن والشعبي أنهما كانا لا يريان بأساً بتقديم الحديث وتأخير^[19]. وجاء عن عامر الشعبي انه قال: لا بأس بإقامة اللحن في الحديث^[20]. ومثل ذلك نقل عن أبي جعفر محمد بن علي وعطاء بن رباح، حيث قالوا باعراب الحديث الملحن^[21]. وجاء عن الأوزاعي قوله: كان القوم يعربون وانما اللحن من حملة الحديث فأعربوا الحديث^[22]. كما جاء عن يحيى بن معين قوله: لا بأس أن يقوم الرجل حديثه على

العربية^[23]. وقيل لابن المبارك: يكون في الحديث لحن أقومه؟ قال نعم؛ لأن القوم لم يكونوا يلحنون، إنما اللحن منا^[24]. وقيل لأبي سعيد إنك تحدثنا بالحديث أنت أجود له سياقاً منا، قال إذا كان المعنى واحداً فلا بأس^[25]. وقال أحمد بن حنبل: إذا لم ينصرف الشيء في معنى فلا بأس أن يصلح^[26]. وقيل أنه جاء الداروردي عبدالعزيز بن محمد يعرض على المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي الحديث فجعل يقرأ ويلحن لحناً منكراً، فقال له المغيرة: ويحك يا داروردي كنت بإقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أخرى^[27]. وجاء أنه إذا حدث يزيد بن أبي عمر عن الحسن اعرب، وإذا حدث عن ابن سيرين لحن^[28].

وعلى العموم جرت عادة تعريب اللحن واصلاحه في الحديث لدى الكثير من التابعين، حيث اجازوا تقويم الحديث الذي يرى فيه النقص واللحن، فكما علمنا انه عادة ما كان الرواة غير متقنين للعربية، مما جعل اطرافاً عدة تشترك في صياغة الحديث، يبدأ من النبي (ص) فيتحول بالتدريج الى الرواة الملحنين، ثم بعدهم المعريين المصلحين، فيتضاعف الشك في المعنى الذي اراده له صاحبه، ناهيك عن الاعتبارات الاخرى من طول سلسلة السند وكثرة العنونة بما لا يدل على السماع المباشر، وكذا قلة فهم الرواة وعدم دقة السماع او التساهل فيه كما في المستملين الذين يكتبون ما يملئ عليهم من غير سماع كاف مثلما عرفنا، وكذا تقطيع الاحاديث وتجريدها عن سياقها اللفظي والحالي.

وكان من جراء مثل هذه التغيرات أن ظهر الكثير من الاختلاف في الرواية للقضية الواحدة. وقد اجاز بعض السلف مثل هذا الاختلاف، مستشهداً انه اذا كان من الجائز ان ينزل الله كتابه على سبعة أحرف ليتسامح في قراءته، فان رواية الحديث الذي تختلف الفاظه تصبح جائزة بالاولى^[29]. مع ان النقل يصل في كثير من الاحيان الى اختلاف المعنى للقضية الواحدة. وكان الشافعي يقول: «ما في التشهد إلا تعظيم الله وإني لأرجو أن يكون كل هذا فيه واسعاً وأن لا يكون الاختلاف فيه إلا من حيث ما ذكرت.» ومثله ما جاء حول صلاة الخوف من اختلاف الرواية، حيث اعتبر الشافعي ان اي وجه يؤتى بها ضمن هذا الاختلاف فهو مجزي. وقد سئل عن علة اختياره لحديث ابن عباس عن النبي في التشهد دون غيره؟ فقال: «لما رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره.» وهو مع ذلك لم يعنف من اخذ بغير هذا الحديث مما ثبت عن رسول الله^[30].

ومن الامثلة الهامة بهذا الصدد ما جاء في روايات حديث (الكذب على النبي) حيث كان عرضة للاختلاف الشديد في اللفظ والمعنى، وأكثر صيغه تكرراً هي لفظ: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار). وهناك صيغ أخرى كثيرة تختلف عن هذا اللفظ قليلاً أو كثيراً كما اوردها ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات). ومن ذلك ما روي عن ابي سعيد الخدري، حيث جاء في بدء روايته زيادة تقول: (حدثوا عني). كما ورد الحديث عن ابن عباس وفي اوله زيادة تقول: اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم. وكذا وردت زيادة في اول الحديث عن أبي أمامة تقول: (أيما رجل كذب). وفي رواية أخرى عن أبي أمامة ان الحديث جاء بصيغة تخلو من لفظة

(متعمداً) فروى الحديث بالقول: من حدث عني حديثاً كاذباً يتبوأ به مقعده من النار. كذلك وردت صيغة أخرى مختلفة عن أبي أمامة تقول: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده بين عيني جهنم، فشق ذلك على أصحاب رسول الله (ص) فقالوا: يا رسول الله إنا نحدث عنك بالحديث فنزيد وننقص، فقال ليس ذاكم، إنما أعني الذي يكذب علي يريد عيبي وشين الاسلام. وفي رواية عن يعلى جاءت لفظة (شيئاً متعمداً) في وسط الحديث. كما جاء في رواية عن جابر وعبد الله وعازب زيادة في الوسط تقول: (ليضل الناس به فليتبوأ..). وفي رواية أخرى جاءت الزيادة عن جابر في الوسط كالآتي: (ليحل حراماً ويحرم حلالاً أو يضل الناس بغير علم فليتبوأ..). كما روي الحديث عن أبي بكر الصديق وفيه زيادة في الوسط كالآتي: (أو قصر شيئاً مما أمرت به فليتبوأ..). وفي رواية أخرى مختلفة عن أبي بكر ان النبي قال: من تعد علي كذباً أو رد شيئاً مما قلته فليتبوأ مقعده من النار. وفي رواية عن عثمان بن عفان جاء الحديث بصيغة: من تعد علي كذباً فليتبوأ بيتاً في النار. كما جاء في رواية أخرى عن علي كما رواها البخاري ومسلم في الصحيحين بصيغة مختلفة: لا تكذبوا علي فإنه من يكذب علي يلج النار. كذلك روي عن علي صيغة أخرى تقول: من يقول علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار. ومثل هذه الصيغة رويت عن اسامة وابي هريرة وعبد الله بن عمرو، وهناك صيغة أخرى لابن عمرو فيها لفظ جهنم بدل النار، ومثلها ما روي عن عقبة بن عامر. كما ورد الحديث بصيغة مختلفة في رواية أخرى عن أبي هريرة، وهي: من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وعلى من كذب علي متعمداً. وورد الحديث عن الزبير بصيغتين مختلفتين هما: من قال علي ما لم أقل فليتبوأ بيتاً في النار، كذلك: من حدث علي كذباً فليتبوأ مقعده من النار. وجاء الحديث عن سعد بصيغة مقاربة لاحدى صيغتي الزبير، وهي: من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار. وهي ذات الصيغة التي رويت عن عدد من الصحابة، مثل السيدة عائشة وسلمة بن الاكوع وأبي موسى الغافقي. وورد على هذه الصيغة زيادة في البدء في الحديث المروي عن أبي قتادة، وهي قول النبي: يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث عني فمن قال عني فلا يقولن إلا حقاً وصدقاً، فمن قال علي.. الخ. وفي صيغة أخرى لابن الاكوع تقول: من حدث عني حديثاً لم أقله فليتبوأ مقعده من النار. كما جاء في رواية أخرى عن الغافقي فيها اضافة في بداية الحديث تقول: سيأتي قوم من بعدي يسألونكم حديثي فلا تحدثوهم إلا بما تحفظون. وجاء عن المغيرة وسعيد بن زيد اضافة في بداية الحديث تقول: إن كذباً علي ليس ككذب علي أحد. وجاء الحديث عن رافع بن خديج بصيغة: لا تكذبوا علي فليس كذباً علي ككذب علي أحد. وجاء الحديث عن صهيب ان في اخره اضافة تقول: وكلف يوم القيامة أن يقعد بين شعرتين، ولن يقدر على ذلك. وجاء في رواية عن عمران بن حصين لفظة (عمداً) اخر الحديث، كما جاء في رواية انس لفظة (متعمداً) اخر الحديث. وفي رواية أخرى عن انس ان الحديث جاء بصيغة: والذي نفس أبي القاسم بيده لا يروى علي أحد ما لم أقله إلا تبوأ مقعده من النار. وفي صيغة ثالثة عن انس وعابد بن شريح تقول: من كذب في رواية حديث فليتبوأ مقعده من النار. وفي رواية عن العرس بن عميرة جاءت الصيغة: من كذب علي كذبة متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. وفي رواية عن قيس بن سعد بن عبادة جاء في آخرها: فليتبوأ مضجعاً من النار وبيتاً في جهنم. وفي رواية عن أبي قرصافة ان الصيغة تقول: حدثوا عني ولا تقولوا إلا حقاً، ومن قال

عني ما لم أقل يبني له في جهنم بيت يرتع فيه. وفي صيغة أخرى عنه تقول: حدثوا عني بما تسمعون ولا يحل لأحد أن يكذب عليّ فمن كذب عليّ أو قال عليّ غير ما قلت بني له بيت في جهنم يرتع فيه. وجاء في رواية لابن عمر تقول: من قال عليّ كذباً ليضل الناس بغير علم فإنه بين عيني جهنم يوم القيامة، وما قال من حسنة فالله ورسوله يأمران بها، قال الله عز وجل: ((إن الله يأمر بالعدل والإحسان)). وفي رواية عن رجل من الصحابة تقول: من يقول عليّ ما لم أقل - فليتبوأ - بين عيني جهنم مقعداً من النار، فقل يا رسول الله هل لها من عيين؟ قال: نعم، ألم تسمع قول الله عز وجل: ((إذا رأيتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً)). كما في رواية أخرى تقول: إن الذي يكذب عليّ يبني له بيت في النار. وفي رواية مرفوعة بعد سماع الحديث قال الصحابة: يا رسول الله نسلم منك الحديث فنزيد فيه وننقص فهذا كذب عليك؟ قال: لا، ولكن من حدث عليّ يقول أنا كذاب أو ساحر.

وليس هذا فحسب، بل كثيراً ما تفضي الروايات التي ترد في القضية الواحدة إلى التعارض، ومثلما يقول ابن خلدون: «السنة مختلفة الطرق في الثبوت وتعارض في الأكثر أحكامها فتحتاج إلى الترجيح، وهو مختلف أيضاً.» لذلك وقع الخلاف بين السلف والائمة من بعدهم^[31]. فمثلاً جاء في حديث الشؤم والطيرة عبارات مختلفة بعضها دال على التعارض، ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر أن النبي (ص) قال: إنما الشؤم في ثلاثة: في المرأة والفرس والدار. لكن روي الحديث عن ابن عمر وسهل بن سعد وجابر بصيغة أخرى هي: إن كان الشؤم في شيء ففي ثلاثة: في الفرس والمسكن والمرأة. كذلك روي عن جابر أيضاً صيغة أخرى تعارض ما سبق، وهي قول النبي (ص): لا غول ولا طيرة ولا شؤم. وفي خبر آخر عنه: لا عدوى ولا صفر ولا غول. كما جاء في رواية أخرى معارضة عن مخمر بن معاوية عن النبي قوله: لا شؤم وقد يكون اليمن في المرأة والفرس والدابة^[32].

وقد روي أن الزبير سمع رجلاً يحدث عن رسول الله (ص) فاستمع له الزبير حتى إذا قضى الرجل حديثه، قال له الزبير: أنت سمعت هذا من رسول الله (ص)؟ أجاب: نعم، فقال الزبير: هذا وأشباهه يمنعنا أن نحدث عن رسول الله (ص)، ولعمري سمعت هذا من رسول الله وأنا يومئذ حاضر ولكن رسول الله ابتداء بهذا الحديث، فحدثنا عن رجل من أهل الكتاب حدثه إياه، فجئت أنت يومئذ بعد انقضاء صدر الحديث، وذكر الرجل الذي من أهل الكتاب فظننت أنه من حديث رسول الله^[33]. وسبق أن نقلنا عن الخليفة عثمان ما يشاكل هذه الرواية من تحفظه في الحديث.

كما جاء عن السيدة عائشة نقدها للكثير من الأحاديث التي كانت تسمعه، ومن ذلك ما رواه الحاكم في (المستدرک على الصحيحين) عن عروة بن الزبير أنه قال: بلغ عائشة أن أبا هريرة يقول: إن رسول الله (ص) قال: لأن امتع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن اعتق ولد الزنا، وإن رسول الله قال: ولد الزنا شر الثلاثة، وإن الميت يعذب ببكاء الحي. فقالت عائشة: رحم الله أبا هريرة أساء سمعاً فأساء أصابة، أما قوله: لأن امتع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن اعتق

ولد الزنا، انها لما نزلت ((فلا اقتحم العقبة وما ادراك ما العقبة)) قيل: يا رسول الله: ما عندنا ما نعتق الا ان احدنا له جارية سوداء تخدمه وتسعى عليه، فلو امرناهن فزنين فجئن بالاولاد فاعتقناهم، فقال رسول الله: لأن امتع بسوط في سبيل الله احب الي من ان آمر بالزنا ثم اعتق الولد. واما قوله: ولد الزنا شر الثلاثة فلم يكن الحديث على هذا، انما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله (ص) فقال: من يعذرني من فلان؟ قيل: يا رسول الله مع ما به ولد زنا، فقال رسول الله (ص): هو شر الثلاثة. والله يقول: ((ولا تزر وازرة وزر اخرى))... الخ^[34].

وهناك العديد مما قدمته السيدة عائشة من النقد للاحاديث كما وردت في صحيح البخاري ومسلم على ما سيأتينا. فكل ذلك وغيره يظهر حال ما كان عليه زمن الصحابة، فكيف يكون الحال بعدهم، والزمان قد طال، والكذب انتشر، ورجال السند كثروا؟!

^[1] معرفة علوم الحديث، باب معرفة الموالي وأولاد الموالي).

^[2] ابن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1404هـ - 1983م، ج3، ص363-364

^[3] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الحجة في إجازة رواية الحديث على المعنى.

^[4] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف. ومقدمة ابن الصلاح، باب في صفة رواية الحديث وشرط أدائه. والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص535، وجامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث.

^[5] جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث. وكتاب العلم، ص26. وجاء عن مكحول انه قال: دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلنا يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله (ص) ليس فيه وهم ولا زيادة ولا نقصان، فقال: هل قرأ أحد منكم من القرآن الليلة شيئاً؟ قلنا نعم وما نحن بالحافظين له حتى أنا لنزيد الواو والألف، فقال:

هذا القرآن مذ كذا بين أظهركم لا تألون حفظه وإنكم تزعمون إنكم تزيدون وتنقصون؛ فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله (ص) عسى ألا يكون سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثتكم بالحديث على المعنى (جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث. والكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف).

[6] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 198، والكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف. وعن سفيان الثوري أيضاً أنه قال: ان قلت لكم اني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني. كما جاء ان البعض قال لسفيان الثوري حدثنا كما سمعت، فاجابه سفيان: لا والله ما اليه سبيل وما هو الا المعنى (الكفاية في علم الرواية، الباب السابق).

[7] قواعد التحديث، ص222

[8] جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث.

[9] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف.

[10] الكفاية في علم الرواية، الباب السابق.

[11] الكفاية في علم الرواية، الباب السابق.

[12] توضيح الافكار، ج1، ص47

[13] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عن من كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث. وجاء ان اشهب سأل مالكاً عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد؟ فاجاب مالك: أما ما كان من قول النبي (ص) فإني أكره ذلك وأكره أن يزداد فيه أو ينقص، وما كان منها من غير قول النبي (ص) فلا أرى بذلك بأساً، قلت وحديث النبي (ص) يزداد فيه الواو والألف والمعنى واحد؟ قال أرجو أن يكون هذا خفيفاً (جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث).

[14] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث.

[15] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. والكفاية في علم الرواية، الباب السابق.

[16] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن قال يجب تأدية الحديث على الصواب. وجاء ان ابن سيرين كان يتكلف الحديث كما يسمع (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[17] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف.

[18] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[19] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق

[20] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وقيل للشعبي: أسمع الحديث ملحوناً فأعربه؟ قال نعم (الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن قال يجب تأدية الحديث على الصواب).

[21] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. فعن أبي جعفر (الباقر) قال: لا بأس بالحديث إذا كان فيه اللحن ان يعربه (الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن قال يجب تأدية الحديث على الصواب).

[22] وعنه ايضاً انه قال: لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتحريف في الحديث (الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في تغيير نقط الحروف لما في ذلك من الإحالة والتصحيح. وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[23] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. كما جاء عن يحيى بن معين انه قال: إذا خفت ان تخطيء في الحديث فانقص منه ولا تزد (الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن أجاز النقصان من الحديث ولم يجز الزيادة).

[24] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[25] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[26] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث.

[27] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[28] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث.

[29] ومن ذلك ما قاله الشافعي: «إذا كان الله جل ثناؤه لرأفته بخلقه انزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ منه قد يزل ليحل لهم قراءته، وإن اختلف اللفظ فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه، وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلف اللفظ فيه لا يحيل معناه، وقد قال بعض التابعين: رأيت أناساً من أصحاب رسول الله فأجمعوا لي في المعنى واختلفوا في اللفظ، فقلت لبعضهم ذلك، فقال: لا بأس ما لم يحل المعنى» (قواعد التحديث، ص. 311)

[30] الشافعي: اختلاف الحديث، باب في التشهد، ص 489، عن مكتبة العلوم الاسلامية ضمن موقع الجعفرية الالكتروني www.aljaafariya.com ، وقواعد التحديث، ص 311-312.

[31] مقدمة ابن خلدون، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ص 445 و 446

[32] مشكل الآثار، حديث 117، كما لاحظ روايات صحيح البخاري بهذا الصدد: باب الطيرة، وباب لا هامة ولا صفر، وباب لا هامة، وباب لا عدوى، وباب ما يذكر من شؤم الفرس، وباب ما يتقى من شؤم المرأة. وكذا لاحظ روايات صحيح مسلم: باب الطيرة والفأل ما يكون فيه من الشؤم، وباب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح.

[33] ابو الفرج ابن الجوزي: دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، حققه وقدم له حسن السقاف، دار الامام النووي، الطبعة الثالثة، 1413هـ-1992م، عمان - الاردن، عن مكتبة يعسوب الدين

الالكترونية، ص.167

[34] الحاكم النيسابوري: المستدرک علی الصحیحین، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج2،
حديث. 2855